

التخطيط وأهميته

الدكتور طه الحاج الياس
الجامعة المستنصرية

يتطلب التخطيط بصورة عامة فيما يتطلب وجود اهداف محددة ومتفق عليها ثم يتطلب كذلك وضع التدابير اللازمة لتحقيق تلك الاهداف . فالتخطيط اذا هو مجموعة التدابير والاجراءات والوسائل والسياسات التي تتخذ وتتبع في سبيل تحقيق اهداف محددة . فالتخطيط لا يعني اصدار التوجيهات والتعليمات او مجرد تحديد الغايات والاهداف والقيام بالتنبؤ لما ستكون عليه الامور بعد فترة من الزمن اذا ما تركت الامور تتطور تطورا عفويا^(١) . بل يعني وضع اهداف محددة واضحة واساليب مدروسة ومتفق عليها من اجل تحقيق تلك الاهداف والتدخل في الظروف والاحداث التي ترافق تطبيق الوسائل والاجراءات المؤدية الى تحقيقها .

فالدولة التي تقرر مثلا اعتبار التعليم الابتدائي حدا ادنى من التعليم الذي يجب ان يتوفر للمواطنين الذين هم في سن الدراسة الابتدائية ينبغي عليها ان تتخذ الاجراءات الكفيلة لتحقيق هذا الهدف وتعالج جميع المشاكل والمعوقات التي تقف في طريق تنفيذه .

فاذا ما وقفت المعوقات الاجتماعية (كرفض ابناء الريف ارسال بناتهم الى المدارس مثلا) في طريق تحقيق هدف نشر التعليم الابتدائي

(١) عبدالله عبدالدايم (التخطيط التربوي - اصوله واساليبه الفنية)
صفحة ١٩ .

كان على الدولة ان تتخذ من الاجراءات القانونية والاعلامية الكفيلة باقناع الآباء باهمية ارسال بناتهم الى المدارس •

وقد تتخذ هذه الاجراءات شكل اصدار القوانين والقيام بحملات توعية وعقد ندوات ولقاءات تستهدف الارشاد والتوجيه والاقناع •• الخ من اجل ازالة هذا المعوق الاجتماعي •

وقد تقف المعوقات الاقتصادية حائلا دون تحقيق هدف نشر التعليم الابتدائي مما يستلزم على الخطة وواضعها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحديد مدى ونوع هذا المعوق والعمل على ازالته او التخفيف من آثاره على الخطة الموضوعة لنشر التعليم •

ويمكن ان يكون من بين هذه الاجراءات العمل على رفع مستوى الدخل القومي والقضاء على البطالة وتحسين الوضع الاقتصادي للبلد أو التقليل من تكلفة التربية أو القضاء على الهدر في التربية أو ايجاد مجالات تمويل جديدة أو العمل على تحسين وضع الصناعة والزراعة في البلد أو اعداد الكوادر البشرية اللازمة للنهوض باقتصاد البلد والتخفيف من آثار المعوقات الاقتصادية أو اتباع اسلوب الاعانات والزمالات الدراسية ••• الخ من اساليب يمكن ان تزيل المعوقات الاقتصادية او تخفف من آثارها •

فيتضح مما تقدم اذا بان الخطة التي تحدد اهدافها وترسم اساليب العمل من اجل تحقيق تلك الاهداف لا تكفي بمجرد التطبيق وانتظار النتائج بل انها تسعى في كل مراحل تطبيقها وتنفيذها الى تقييم اساليبها واهدافها والتدخل من اجل ازالة المعوقات وادخال التحسينات والتحويلات على ما اختطته لنفسها من اساليب •

فالتخطيط يهدف بذاته الى احداث التغيير في الظروف المحيطة وهو يتضمن نظرة الى المستقبل تهدف الى التنبؤ باحتياجات المستقبل في ضوء امكانيات الحاضر كما يتضمن العمل الهادف نحو تحقيق احتياجات المستقبل •

والتعريف الذي اوردناه للتخطيط بصورة عامة ينطبق على جميع اشكال التخطيط ومنها التخطيط التربوي الذي هو نقطة الانطلاق للاختصاصات الاخرى المتداخلة في التربية وفي تخطيط التنمية الشاملة . فالتخطيط التربوي ليس هدفا في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق اهداف وهو قوة تساعد على تلاحم وتنسيق وتوجيه مقومات النظام التربوي المختلفة وتتضمن التقدير الواقعي لوسائل البلد المادية ومصادره البشرية وتكوينه التنظيمي وغير ذلك من العوامل التي تؤثر في نجاح الخطة التربوية^(٢) .

والتخطيط التربوي وسيلة لتوجيه كل المعرفة عن التربية والعلوم المتعلقة بها نحو اعداد وتنفيذ خطط تنمية تربوية قصيرة الامد وبعيدته .

ويساعد التخطيط التربوي على معرفة النواقص والحاجات ويعمل على مواجهتها والعمل على تلافيتها . كما يهدف الى جعل التربية منسجمة مع نمط التغير بحيث تكون تقدمية بدرجة تضمن تحقيق نوع القيادة الاجتماعية والفنية والقوة العاملة المؤهلة المطلوبة في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على استمرار ونمو وحدة المجتمع الثقافية .

فالتخطيط التربوي اذاً هو جزء من التخطيط الشامل (الذي هو الاسلوب العلمي او مجموعة الوسائل التي تستطيع بها الدولة ان تكشف عن موقفها الحاضر وترسم سياستها للمستقبل بحيث تحقق الاستفادة الكاملة بما لديها من موارد وامكانيات بما يحقق الارتفاع المستمر في مستوى المعيشة لجميع المواطنين . وهو بذلك العملية المقصودة المبنية على اساس من الدراسة العملية والتفكير والتدبير التي تهدف الى الوصول الى تحقيق اهداف تنمية معينة سبق تحديدها في ضوء احتياجات المستقبل وامكانيات الحاضر^(٣) .

(٢) المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للتخطيط التربوي .

ترجمة الدكتور طه الحاج الياس - وزارة التربية العراقية ١٩٦٨ .

(٣) التخطيط التعليمي (أسسه واساليبه ومشكلاته) الدكتور محمد سيف الدين فهمي صفحة ١١ .

ويعتبر التخطيط التعليمي جزءاً من التخطيط التربوي (إذ انه العملية المتصلة المنتظمة التي تتضمن اساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الادارة والاقتصاد والمالية وغايتها ان يحصل التلاميذ على تعليم كاف ذي اهداف واضحة وعلى مراحل محددة تحديداً تاماً وان يمكن كل فرد من الحصول على فرصة ينمي بها قدراته وان يسهم اسهاماً فعالاً بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية^(٤) .

على ان من الخطأ ان نضع حداً فاصلاً بين التخطيط التعليمي والتخطيط التربوي خاصة وان كلاهما يهدفان الى خدمة الفرد والمجتمع ويسعيان الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة .

واذا ما كانت عملية التربية اكثر سعة وشمولاً من عملية التعليم اذ انها تهدف الى تنمية الفرد من جميع جوانبه الروحية والخلقية والفكرية والمهارية والبدنية واعداده اعداداً سليماً ليكون عضواً نافعاً في المجتمع الذي يعيش فيه كما تهدف الى تنمية المجتمع وتطويره وتحسينه بما يحقق الاهداف والقيم الانسانية العليا وتقوم بكل هذه الاعمال مؤسسات عدة تعتبر المدارس واحدة منها . ومن هذه المؤسسات دور النشر والسينما والمسرح واراڊيو واتفزيون واصحافة ودور العبادة التي يتطلب التخطيط بها تخطيطاً للأسرة وخططاً للثقافة وتخطيطاً للترويج وتخطيطاً لنشر الدين وتنظيم العلاقات الاجتماعية^(٥) .

فمن الخطأ اعتبار العمدة العلمية مقتصرة على الاهتمام بالمواد العلمية واهمال الاهداف الاخرى التي تتوخى التربية تحقيقها بالنسبة للفرد والمجتمع ومن هنا كان من اللازم ان تنبثق الخطط التعليمية من

(٤) UNESCO, Elements of Educational Planning, 1963.

(٥) التخطيط التعليمي - الدكتور محمد سيف الدين فهمي - صفحة ١٣

الخطط التربوية وتكون عاملا من عوامل تحقيق اهداف الخطة التربوية الشاملة .

وإذا ما كانت التربية والتعليم قادرة على تحقيق ما اسلفنا من اهداف سامية فإن من الطبيعي ان يولى امر التخطيط لها الاهتمام اللازم الذي تبرره عوامل عدة من ابرزها :

١ - حاجة التخطيط الاقتصادي الى التخطيط التربوي (٦) : -

لقد ازداد شعور العاملين في حقل التخطيط الاقتصادي بضرورة الاهتمام بالتخطيط التربوي وذلك لما يمكن ان تلعبه التربية من دور فعال في رفع كفاءة العاملين في الحقول الاقتصادية المختلفة زراعية كانت ام صناعية . كما ان للتربية الاثر الفعال في الاعداد الفني والمهني المتخصص الذي بدأت الحاجة تزداد اليه يوما بعد يوم مع تطور العلوم والتكنولوجي وحقول المعرفة المختلفة .

فالتطور الصناعي والتطور الزراعي لاي بلد من البلاد لا يمكن ان يتم بدون الاهتمام بالكوادر البشرية اللازمة له والتي بمقدورها تحقيقه . ومع تعقد متطلبات التنمية الصناعية والزراعية ظهرت الحاجة الى الاهتمام باعداد كوادر المتخصصين من فنيين وعمال ورجال ادارة ومحاسبة . الخ وبعبارة اخرى فان متطلبات التخطيط والتنظيم الاقتصادي وتحقيق النهضة الاقتصادية في البلد تفرض على القائمين بامره ضرورة العناية بالتربية والتخطيط لها ليكون بمقدورها الاستجابة لمتطلبات ذلك التخطيط وتلك النهضة عن طريق تزويدها براسمال بشري مدرب وكفوء يستطيع تحقيق تلك المتطلبات .

والبلد الذي يفكر بانتهاج سبيل التصنيع مثلا لا بد له ان يخطط مع

(٦) يراجع كتاب الدكتور عبدالله عبدالدايم - التخطيط التربوي - الفصل الاول

سياسة التصنيع سياسة تربوية تهدف الى تحقيق تلك السياسة وذلك عن طريق تزويدها بما تتطلبه من كفاءات ومهارات بشرية •

وإذا ما انتهج البلد سياسة النهوض بالزراعة وتطويرها فإن على القائمين على أمر التخطيط فيه ان يرسموا كذلك سياسة تربوية كفيلة بخلق الكوادر الفنية عن طريق الاعداد والتدريب يكون بمقدورها الاستجابة لمتطلبات مكنة الزراعة وتحسينها •

ولقد وجدت دول العالم المختلفة التي اعتنت باديء ذي بدء بالتخطيط الاقتصادي بأنها لن تستطيع تحقيق اهداف ذلك التخطيط دون الاهتمام بالتخطيط التربوي الذي يضمن العناية براس المال البشري ويعده الاعداد المناسب لمتطلبات التنمية المختلفة والاقتصادية منها على وجه الخصوص • ولقد ادرك رجال الاقتصاد والمعلمين بتحسين الانتاج الاقتصادي وزيادته بان لا سبيل الى الارتفاع بالاقتصاد والانتاج الاقتصادي ما لم يهتم بالعنصر البشري الذي يسير عملية هذا الاقتصاد ويعد العنصر البشري اعدادا يستجيب لحاجات المجتمع الحديث المتزايدة من فنيين ومن علماء مبدعين وارباب البحث العلمي الذين يلعبون دورا كبيرا في تطوير الاقتصاد وقدرته على الانتاج •

فالانقلابات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن ان تتم دون انقلابات وتغيرات تربوية شاملة^(٧) •

اذ تلعب التربية وانظمتها دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي ليست ظاهرة اجتماعية او اقتصادية صرفة خاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار بان التنمية في مفهومها الواسع تعني زيادة مجالات الاختيار امام الفرد والمجتمع لتصريف شؤون الحياة اليومية والسعي نحو اهداف معنوية محددة وتنمية انماط مختلفة من السلوك في شتى مراحل الحياة •

(٧) عبدالله عبدالدايم - نفس المصدر صفحة ٢٢

ولم تكن التنمية لتشغل بال الناس قبل عدة قرون من الزمن اذ ان جل اهتمامهم كان منصبا على دوام الحياة واستمراريتها بشكلها المألوف واستخدمت التربية كوسيلة لادامة طرق حياة تلك المجتمعات ومؤسساتها المختلفة وقيمها الاجتماعية بدلا من تطويرها • وقد بدا مفهوم التنمية في الظهور في القرن التاسع عشر عندما حققت الاختراعات والابتكارات تغييرا في بعض أوجه الحياة وعندما اعقبت ذلك الثورة الصناعية التي احسدت ذلك التقدم الهائل في النواحي الاقتصادية مما كان له ابلغ الاثر على النواحي الاجتماعية والتربوية حيث لعبت التربية بعد ذلك دورا بارزا في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي^(٨) •

٢ - النظر الى التربية الى انها عملية استثمار وليست بالعملية الاستهلاكية

كانت النظرة القديمة الى التربية تعتبرها عملية استهلاكية وخدمة تقدم للمجتمع كبقية الخدمات التي تقدمها الدولة • ومع ازدياد الايمان باعتبار التربية حقا لكل المواطنين لا خدمة تفضل بها السلطة عليهم وبان بمقدور التربية ان تلعب دورا فعالا في أوجه تحسين الحياة في البلد سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية بدا الادراك يتزايد بأن التربية ليست بالعملية الاستهلاكية وانما هي عملية مثمرة تعود بنتائج لا يمكن ان تقدر بثمن • فمردودها لا يقتصر على تكوين المهارات والتدريب على الاعمال المختلفة فنية ام غير فنية بل ان لها مردودا اسمى من ذلك واهم وهو ما تكونه في الافراد من قيم واتجاهات ومثل يمكن ان تلعب دورا اساسيا في صيانة حياة المجتمع وتطويرها •

فالتربية عملية استثمار مردودها يكمن في ما تقدمه لنا من طاقات بشرية خلاقة في حقل الاقتصاد والعلوم وما تزود به المجتمع من قيادة ومواطنين يضعون خدمة المجتمع وتطوير الحياة فيه دليلا يعملون بهديه ويسعون لتحقيقه •

(٨) التربية والتنمية بقلم H. M. Philips, Analysis Division, Social Sciences Division UNESCO.

فالتربية تأثير كبير على نوعية ودرجة المهارات المهنية • إذ يشكل العمل نسبة كبيرة من الانتاج الوطني والتربية مصدر رئيس لتكوين وزيادة قدرة العامل الانتاجية وهي كذلك ذات اثر كبير على الاقتصاد وذلك عن طريق زيادة حجم المعرفة ونشرها بين افراد الشعب •

كما تساعد التربية على خلق روح المبادرة والابداع كما تحسن اساليب الاستهلاك وتشجع الحركة الاقتصادية والاجتماعية • كما ان بمقدور التربية ان تلعب دورا باذرا في تحسين اساليب اختيار المجتمع لقياداته واداريه وترفع من كفاءتهم وتحسن قدرتهم الانتاجية والقيادية •

ولعل من الامثلة البارزة ما استطاع ان يحققه الاستثمار في التربية من تقدم اقتصادي واجتماعي في كل من الدانمرك واليابان حيث استطاع كل من هذين البلدين تحقيق تقدم اقتصادي هائل على الرغم من قسوة موارده الطبيعية وذلك عن طريق الاستثمار في التربية بتطبيق التعليم الالزامي واعداد الكوادر البشرية المدربة الكفوءة التي استطاعت ان تحيل من فقر البلدين في الموارد الطبيعية الى نهضة اقتصادية شاملة •

والهند بلد تكثر فيه الموارد الطبيعية الا انه يفتقر الى العناصر البشرية المدربة التي تستطيع ان تحول تلك الموارد في خدمة النهضة الاقتصادية وذلك بسبب ارتفاع نسبة الامية والجهل بين المواطنين الهنود مما يخضعهم للكثير من العادات والافكار التي تعيق تقدمهم وتمنع استغلالهم لمواردهم •

وقد عبر احد الاساتذة عن الترابط والتلازم الكامل بين التقدم الاقتصادي في بلد من البلدان وبين التقدم التعليمي بقوله (ان البلد المتخلف اقتصاديا هو بلد متخلف تربويا) • كما اجريت دراسات وابحاث تحاول ان تعتبر مردود الاموال التي توظف في التعليم وتقدره بالرقم والمعدد الارباح التي تقدمها رؤوس الاموال الموظفة في التعليم • •

(٩) الدكتور طه الحاج الياس - مقدمة في التخطيط التربوي والتنمية
صفحة ٩ - ١٠

وقد اظهرت هذه الدراسات ان مردود ما ينفق على التربية يفوق مردود رؤوس الاموال التي توظف في مجالات اخرى كالزراعة والصناعة والتجارة^(١٠) .

٣ - التقدم العلمي والصناعي واثره في التربية :-

لقد ذكرنا فيما تقدم بان مفهوم التنمية بدا في الظهور في القرن التاسع عشر عندما حققت الاختراعات والابتكارات تغييرا في بعض اوجه الحياة ، وعندما اعقبت ذلك الثورة الصناعية التي احدثت ذلك التغيير والتقدم الهائل في النواحي الاقتصادية ، مما كان له ابلغ الاثر على النواحي الاجتماعية والتربوية حيث لعبت التربية بعد ذلك دورا بارزا في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . فلقد كان للاختراعات والاكتشافات ولازدياد الدور الذي تلعبه الآلة في الانتاج ولتعقد المهن والتأكيد فيها على جانب الاعداد الفني والعلمي الاثر البالغ في تغيير التأكيد على بعض جوانب التربية والعناية ببعض المجالات المهنية والفنية التي لم يكن رجال التربية قد التفقوا اليها من قبل . كما ان الانتقال السريع الذي طرأ على قطاعات العمل والشعور بضرورة احداث التوازن المطلوب بين جوانب تلك القطاعات المختلفة قد فرض على التربية ادوارا جديدة لم تكن تعني بها بصورة مناسبة من قبل . فالانتقال من قطاع الزراعة الى قطاع الخدمات والادارة والجوانب الفنية قد فرض على رجال التربية ضرورة القيام بتخطيط يتلائم وحاجات هذه القطاعات ويستجيب لمتطلباتها التربوية والمهنية والفنية . . . فكان ان بدا الاهتمام بالتخطيط لمتطلبات الاعداد لهذه القطاعات مع الحفاظ على التوازن الذي يتلائم وحاجات المجتمع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

فالتقدم العلمي والفني السريع اذاً يخلق حاجات جديدة ويزيد من الحاجة الى العاملين من اجل الاستجابة لتلك الحاجات من علماء وفنيين

(١٠) الدكتور عبدالله عبدالدايم - نفس المصدر صفحة ٢٥-٢٦

واداريين ... الخ كما يؤدي كذلك الى احداث التغير في توزيع العاملين في مختلف القطاعات المهنية والفنية مما يستلزم احداث التغييرات المناسبة في نوعية الاعداد التربوي للعاملين في تلك القطاعات بشكل يضمن تحقيق حاجات المجتمع المختلفة وبحيث يتكيف الاعداد التربوي مع التطور والانتقال الذي تم بين قطاعات العمل والعاملين فيها مما يفرض على العاملين في حقل التربية تخطيطا يهتم بالجوانب الكمية والنوعية لمتطلبات هذا التغير والانتقال .

٤ - ترابط جوانب العملية التربوية مع بعضها في جميع المراحل الدراسية : -

قد يفترض مجتمع من المجتمعات حدا ادنى يتمثل في التعليم الالزامى الابتدائي مثلا ويعتبر ذلك هدفا ينبغي ان يحققه خلال فترة زمنية محددة انه ان فعل ذلك يكون قد قام باجراءات تخطيطية مختلفة منها التعرف على الحاجات التربوية والمهنية المستعجلة في البلد ثم التعرف على الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة ثم اتخاذ الاجراءات اللازمة للتففيذ بشكل يضمن الوصول الى الهدف خلال الفترة المحددة . ولا ينتهي الامر عند هذا الحد اذ لابد من التفكير بالخطوة التالية التي تعقب تحقيق ذلك الهدف ألا وهو الوصول الى تعميم التعليم الابتدائي في البلد . هل يكفي به كهدف تربوي واجتماعي ؟ هل يضمن هذا الهدف تحقيق البلد لمشاريعه المختلفة ويساعده على التغلب على مشاكله في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ... الخ ؟ وهل يكفي هذا النوع من التعليم لاعداد الكوادر اللازمة لقطاعات الانتاج والعمل المختلفة ثم ماذا بعد ذلك ؟ ان الكثير من هذه الامور تطرح نفسها على المخطط الذي رسم الحد الادنى من التربية وهو يضع الاجراءات اللازمة لتطبيق مبدأ تعميم التعليم الابتدائي في البلد . ان من افدح الخسائر واطهر ما يتعرض له بلد ما في هذا المجال هو تأجيل الاجابة على هذه الاسئلة والعديد غيرها حتى ظهور المشاكل وتعقدها ولن تجدي عند ذلك الاجراءات الارتجالية لمعالجة العواقب .

ان من افدح الاخطاء التي وقع بها المسؤولون عن التربية في بعض بلادنا العربية هو اهتمامهم بالحاضر دون الاهتمام بالمستقبل . فلقد دفع المسؤولون في بعض تلك البلاد الى الاستجابة للضغط الشعبي والاقبال على المدارس دون التفكير بالمصير الذي ينتظر الطلاب ودون الاهتمام بالمستويات العلمية ودون الالتفات الى متطلبات التوسع في التعليم على مختلف المستويات . ان التوسع الذي طرأ على التعليم في بعض بلادنا العربية لم يكن توسعا مدروسا بل كان توسعا عفويا فرضته الظروف والضغوط كانت حصيلته فقدان التوازن بين مراحل التعليم المختلفة اذ عني بالجانب الاكاديمي وأهمل الجانب المهني وتوسع التعليم الابتدائي وبقى التعليم المتوسط والثانوي عاجزا عن الاستجابة لمتطلبات ذلك التوسع كما بقي التعليم العالي عاجزا عن امداد مراحل التعليم المختلفة بالكوادر البشرية اللازمة للعمل فيها كما انه لم يستطع الاستجابة لمتطلبات قطاعات العمل الاخرى فبقيت اغلب بلادنا مثلا تعاني من النقص الهائل في عدد الفنيين من مهندسين وغيرهم ولكنها تشكو من وفرة وزيادة عدد المؤهلين في الحقول الانسانية التي اثقل كاهلها بالعديد من الشبان الذين لا يجدون مجالات مناسبة لممارسة اختصاصهم .

ان الاهتمام بالتعليم الابتدائي والسعي الى نشره يفرض على القائمين على التعليم ضرورة التفكير والتخطيط لمتطلبات هذا التعليم من معلمين وابنية ومناهج ومواد تعليمية وخدمات صحية واجتماعية ... الخ كما يتطلب منهم كذلك التفكير بحاجات البلد والتخطيط من اجل تحقيقها كما يتطلب منهم التخطيط للمرحلة التالية وهي مرحلة التعليم الثانوي والعمل على توفير متطلباتها البشرية والمادية من مدرسين ومفتشين واداريين وابنية ومناهج ومختبرات وخدمات مختلفة ومجالات عمل ودراسة للذين ينهون تلك الدراسات ... الخ كما يتطلب الامر التخطيط من اجل احداث التوازن بين فروع التعليم الثانوي وانواعه المختلفة من اكايمي ومهني ونسوي ... الخ كما يتطلب الامر كذلك التخطيط لتوزيع الخدمات

التعليمية في انحاء القطر بشكل يحقق العدالة في توفير فرص التعليم المتكافئة لابناء البلد الواحد .

ثم ان الامر يتطلب كذلك التخطيط للاستفادة من المتخرجين من هذه الدراسة في قطاعات العمل المختلفة وفي مجالات التعليم العالي التي تؤهلهم لها تلك الدراسة وذلك يعني ان التخطيط للتعليم العالي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتخطيط للتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي وان ما يحدثه اى من مراحل هذا التعليم من خلل سيعكس بصورة مشاكل قد يصبح امر معالجتها مستحيلا وقد يودي تركها دون حلول الى الهدر في امكانيات البلد المادية والبشرية والى انتشار البطالة والفوضى وازدياد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي قد تعود على البلد بافدح الخسائر .

وقد تقع بعض الدول بخطأ فادح نتيجة تغلبها الجانب الكمي على الجانب النوعي في التربية ، فهي في سعيها الى نشر التعليم بين افراد الشعب دون أن تكون قد أعدت العدة لمواجهة متطلباته قد تجد نفسها مضطرة الى التضحية بالجانب النوعي مما يؤدي الى انحدار المستوى العلمي وتفاقم مشاكل التعليم متمثلة بالاستعانة بالمدرسين غير المؤهلين والاستفادة من الابنية غير المناسبة للعملية التعليمية والتضحية بالكثير من المتطلبات التربوية والعلمية التي تعتبر من اهم مقومات نجاح العملية التعليمية وتحقيقها لاهدافها .

فالبلد الذي يفكر في تحقيق متطلبات قطاع من القطاعات للكـ وادر البشرية لا بد وان يبدأ مخططوه من القاعدة او بعبارة اخرى اذا ما أراد المسؤولون عن الصحة مثلا تحديد حاجتهم للاطباء في سنة من السنوات كان على المخطط ان يعود في تخطيطه بدأ من المرحلة الابتدائية وانتقالا الى المراحل التي تليها :- فلنفرض ان بلدا ما يسعى لاعداد الاطباء اللازمين للعمل فيه سنة ١٩٨٥ فإنه يبدأ أولا بالتقدير لما سيكون عليه السكان في تلك السنة مع الاخذ بنظر الاعتبار الوفيات والمواليد والهجرة واحصاء

والقابليات ليست وفقا على فئة من الناس دون غيرها وحيث ان من مصلحة المجتمع ان تستغل جميع الطاقات والامكانيات الكامنة لدى افراده فسي سبيل تطوير وتحسين حياتهم وحياة مجتمعهم فقد وجد المسؤولون عن التربية ضرورة وضع الخطط لآتاحة الفرص امام تلك القابليات لتتطور وتسمى وبالتالي توضع في خدمة الفرد والمجتمع وبعبارة اخرى وجد المسؤولون عن التربية بان عليهم ان ينظموا دخول المواطنين الى المدارس ويوفروا لهم من اسباب التعليم والتدريب ما يضمن تحقيق ما تتوخاه العملية التربوية من اهداف . وفي غمرة الحرص على آتاحة الفرص التعليمية للمواطنين كافة ظهرت الحاجة الى اعداد الخطط والترتيبات التي تضمن دخول اكبر الاعداد الى المدارس وتوفير افضل الفرص التعليمية لهم فكان لا بد من التخطيط ومن تقديم الاهم على المهم في رسم الخطط وفي آتاحة الفرص التعليمية الملائمة لحاجات البلد وامكانياته . وقد شعر المسؤولون ان ترك الامور تسير دون ضابط او موجه لها سيؤدي بالتالي الى احداث الخلل بين متطلبات الفرد والمجتمع وبين ما تستطيع المدرسة ان تقدمه كما انه سيؤدي الى حرمان فئة كبيرة من الناس من ان تضع امكانياتها في خدمة المجموع نظرا الى ان الفرص التربوية المناسبة لها لم تتح بشكل يضمن تحقيق ذلك .

ولقد ازداد الشعور باهمية التخطيط لدى العالمين في القطاع التربوي نتيجة التدفق الواسع نحو المدارس وضرورة توجيه وتسيق ذلك التدفق بشكل يتجاوب ومتطلبات التنمية الاقتصادية والتربوية والاجتماعية من جهة ويكون منسجما مع امكانيات البلد المادية والبشرية . كما ادرك المسؤولون بان الاستمرار بالاستجابة للضغوط ومحاولة تحقيق العدالة في التربية يتطلب اولا وقبل كل شيء تحديد اواضا للخطط التي تضمن تحقيق تلك العدالة واجراءات ادارية وتربوية واقتصادية تساعد على استفادة البلد من امكانيات وقابليات ابنائه كافة بغض النظر عن امكانياتهم الاقتصادية وواتماتهم الاجتماعية .

ولعل من ابرز ما تعايه التربية في بلادنا العربية ذلك التضارب بين ما يؤمن به المسؤولون عن التربية من ضرورة توفير الفرص التربوية لجميع المواطنين (ديموقراطية التربية) وبين ما يوفره لهم من فرص تعليمية محدودة ، تحول دون استفادة البلد من كفاءات وقابليات ابنائه بصورة كاملة بسبب بقاء نسبة كبيرة من المواطنين خارج المدارس لاسباب اقتصادية او اجتماعية او بسبب عجز الخطط التربوية عن الاستجابة لمتطلبات المواطنين من فرص تعليمية وقد حدى ذلك بالكثير من الدول العربية الى التفكير الجدى بأمر التخطيط التربوى متمثلا فيما اتخذته من دراسات واجراءات تنظيمية وادارية توخى تطبيق التخطيط العلمى المدروس على قطاع التربية والتعليم بدلا من ترك الامور تسير دون توجيه وتنظيم كان من ابرز مظاهره في بعض بلادنا العربية فقدان التوازن بين مراحل التعليم المختلفة والاهتمام بالجانب الاكاديمى واهمال الجانب المهني ثم تلك البطالة الظاهرة والمقنعة بالنسبة للمتخرجين من الجامعات وغيرهم من المثقفين .

الخلاصة :-

لقد حاولنا فيما تقدم ابراز مفهوم التخطيط وذكر اهم المبررات لانتهاجه اسلوبا في حقل التربية والتعليم عند وضع السياسات والاهداف التربوية .

ونحن مع تأكيدنا على اهمية التخطيط التربوى لا نفترض فيه العلاج السحرى لكل مشاكل التربية والتعليم في بلادنا . تلك المشاكل التى تستمد جذورها واسبابها من مجالات وحقول تقع خارج نطاق التربية والتعليم وهى ليست بذلك مما يستطيع المخطط التربوى السيطرة عليه واخضاعه لمتطلبات التخطيط التربوى واهدافه .

ومن هنا كانت الحاجة ماسة الى ضرورة قيام المخطط التربوى بالدراسات الموسعة لكل ما من شأنه ان يؤثر على العملية التربوية وعلى

التخطيط التربوي من قريب او بعيد ، فالدراسات الميدانية والعملية تساعد
المخطط التربوي على تكوين منظور واضح للمجال الذي سيعمل فيه
وللوضعية التي تحيط به خلال عمله . اذ سيكون بمقدوره تفسير الظواهر
والعقبات والاسباب التي تجعل عملية التخطيط عاجزة عن بلوغ اهدافها . .
ثم ان الحاجة ماسة كذلك الى التنسيق والتعاون ليستطيع المخطط عن
طريقهما تجنيد الطاقات والامكانيات المتوفرة خارج دائرة التربية والتعليم
وذلك في معالجة المشكلات والمعوقات التي تقع خارج نطاق هذه الدائرة
وامكانياتها المادية والبشرية . . فهو في مثل هذه الحالة بحاجة الى عون من
المؤسسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات المسؤولة عن
وسائل النقل والبناء . . الخ . عند التخطيط لمعالجة المشاكل الناجمة عن
كل حقل من تلك الحقول والتي يكون لها الاثر البالغ في تنفيذ الخطط
التربوية مما يفرض على المخطط التربوي العمل مع جهات ومؤسسات
اخرى غير المؤسسات التربوية عند قيامه بوضع الخطط التربوية وتنفيذها
وتقييمها .